تقرير حول استعمال

غاز السيطرة على الشغب أثناء أحداث نوفمبر 2011

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

يناير 2012

مقدمة

في يوم 19 نوفمبر الماضي استخدمت قوات الشرطة العنف من أجل فض اعتصام سلمي لعدد محدود من أسر مصابي ثورة يناير والنشطاء المتضامنين معهم بميدان التحرير، وهو ما أطلق شرارة أحداث عنف مروع استمر حتى يوم 24 نوفمبر وأسفر عن مصرع ما يقرب من 45 من المتظاهرين فضلاً عن مئات المصابين سقط أغلبهم في شارع محمد محمود المؤدي من ميدان التحرير إلى وزارة الداخلية والذي شهد أعنف المواجهات.

وقد قامت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بتوثيق سلسلة من الانتهاكات الجسيمة التي وقعت على مدار الأيام الخمسة وأفضت إلى هذا العدد المرتفع من القتلى والمصابين، وشملت هذه الانتهاكات تعمد قوات الشرطة إطلاق الرصاص المطاطي والخرطوش في اتجاه أعين ورؤوس المتظاهرين ، واستهداف المستشفيات الميدانية والأطباء المتطوعين بها، وحملات القبض العشوائي على المتظاهرين.

وبالإضافة لهذه الانتهاكات فقد رصدت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية أيضاً وقوع الكثير من الإصابات البالغة من حالات اختناق وتشنجات عضلية وعصبية, فضلا عن تسجيل ثلاث حالات وفاة على الأقل من اسفكسيا الخنق نتيجة للتعرض للغاز. كما رصدت المبادرة المصرية الاستخدام شديد الكثافة لقنابل الغاز بما أدى لوقوع الإصابات بمعدل شديد الارتفاع, وصل في بعض الأحيان إلى وصول أكثر من 20 حالة فاقدة للوعي لأحد المستشفيات الميدانية في فترة لا تزيد عن ربع ساعة. وكل هذه المؤشرات تدل على استخدام يتنافى مع الأهداف المشروعة للجوء لقنابل الغاز, ومع قواعد و أخلاقيات العمل الشرطي.

يقدم هذا التقرير نتائج تحقيقات أجرتها المبادرة المصرية للحقوق الشخصية للوقوف على ملابسات وقوع الإصابات، وتوثيق أنماط استخدام الشرطة للغاز, والتحقق من أنواع الغاز المستخدمة والـتأثيرات المحتملة لاستخدامها. وبينما انتهت التحقيقات إلى استبعاد احتمالية أن تكون الشرطة قد لجأت إلى استعمال غازات محرمة دوليا, إلا أن هذا لا يعفى قوات الأمن من المسئولية عن الوفيات والإصابات خاصة وأن حتى الأنواع المشروعة والتي ثبت استخدامها لديها القدرة على إحداث إصابات بالغة تفضي إلى الموت إذا استخدمت بطريقة خاطئة, وهو ما يتناوله التقرير بالتفصيل.

وقد اعتمد التقرير على رصد باحثي المبادرة المصرية الذين تواجدوا في مسرح الأحداث, وشهادات المصابين والأطباء وشهود العيان, بالإضافة إلى التقارير الطبية والصور والفيديوهات التي حصل عليها الباحثون، فضلاً عن الأبحاث العلمية المتوفرة عن تأثير وسمية الأنواع المختلفة من غازات السيطرة على الشغب. غير أن التقرير لا يسعى إلى تحديد كمية أو كثافة الغاز التي استخدمت بالفعل، وإنما يعتمد على تحليل الأدلة المتاحة بأثر رجعي لكي يقدم أقرب صورة ممكنة لكيفية وكثافة الاستخدام.

ما هي أنواع الغاز المسيّل للدموع؟ وما هو تأثيرها المنشود؟

الغاز المسيل للدموع بصفة عامة، هو أحد أدوات السيطرة على الشغب Riot Control Agents. ولذلك فإن التسمية الأدق له هي "غاز السيطرة على الشغب" نظراً لأن خاصية إسالة الدموع هي واحدة من بين كثير من الأعراض الأخرى التي يتسبب فيها التعرض للغاز.

وتوجد أنواع عديدة من الغاز المستخدم في تفريق المتظاهرين؛ ينتجها ويصدّرها أكثر من أربعين دولة على مستوى العالم. ولكن هناك خمسة أنواع تعد الأكثر شيوعًا من بينها، وهي المعروفة بـــسي إن CN و سي إس CS وسي آر CR وأُو إس OS وأخيرًا بافا PAVA.[1]

تتكون المادة الفعالة في معظم أنواع الغازات المستخدمة لفض الاحتجاجات، من جسيمات صلبة متناهية الصغر، تتحول– عند تذويبها أو نثرها – إلى هباء جوّي شبيه بالغاز. ويتم إطلاقها إما عن طريق الدفع الانفجاري لعبوات الغاز أو كمسحوق يتم رشه في الهواء.

وتستهدف هذه المواد تعجيز أو تقييد حركة المتظاهرين، أو العمل على تفريقهم؛ عن طريق تهييج الأعين والأغشية المخاطية والبشرة، وتقليص القدرة على التنفس، بالإضافة إلى التسبب في فقدان التوازن والارتباك. ومقارنة بغيرهما من الأنواع، فإن النوعين (أو إس) و(بافا) حديثا العهد نسبيًّا، وتشتق المادة الفعالة فيهما من الفلفل، وهو ما يعطيها قدرة فائقة على إثارة الأعين والأغشية المخاطية.[2]

ما هي أنواع الغاز التي استخدمتها قوات الأمن المصرية في "شارع محمد محمود" خلال شهر نوفمبر 2011؟

أجرت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تحقيقات في هذا الشأن، أكدت استخدام قوات الأمن لأنواع مختلفة من غاز "سى إس" بكثافة، في شكل عبوات CS 6230 و CS3321 بعيدة المدى، وذلك في الفترة ما بين يوميّ 19 و24 من نوفمبر 2011، ضد المتظاهرين في شارع محمد محمود وميدان التحرير. كما استطاعت المبادرة المصرية تجميع عدد من عبوات وقنابل الغاز غير المميزة النوع، والتي لم يتسنَّ الوقوف على حقيقة محتوياتها. ومن المحتمل أن تكون هذه العبوات محلية الصنع، أو محلية التعبئة، ومن المحتمل أيضًا أنها كانت تحتوي على مواد فعالة أخرى مما يدخل في تركيب غازات السيطرة على الشغب، مثل رذاذ الفلفل، أو السي إن أو السي آر، إلا أن

[1] تقنيات السيطرة على الحشود: تقييم لتقنيات السيطرة السياسية، وحدة تحليل الاختيارات العلمية والتكنولوجية (STOA) بإدارة الأبحاث التابعة للبرلمان الأوروبي، 2000. http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/etudes/stoa/2000/168394/DG-4-STOA_ET(2000)168394_EN(PAR02).pdf – وسيتم الإشارة إليها لاحقا بـــ"دراسة البرلمان الأوروبي عن تقنيات السيطرة على الحشود".

[2] دراسة البرلمان الأوروبي عن تقنيات السيطرة على الحشود.

هذا يبقى احتمالاً لم يثبت بعد. وما زالت المبادرة المصرية تعمل على تحليل المادة التي احتوت عليها عبوات لا تحمل أي بيانات من أجل الوصول لإجابة محددة عن محتواها.

هل يمكن لغاز السيطرة على الشغب أن يتسبب في إصابات بالغة أو حالات وفاة؟

بالرغم من أن هذه المواد مسموح لقوات الشرطة باستخدامها قانونًا طبقًا لاتفاقية الأسلحة الكيماوية، [3] إلا إنها جميعًا – بدون استثناء– سامة في تركيزات عالية معينة، وقادرة على الإفضاء إلى الموت. [4]

كما تؤكد الأبحاث أيضًا أن استخدام مزيج من مواد تفريق مختلفة، بدون تمييز وبكميات كبيرة؛ من شأنه أن يسبب أضرارًا صحية بالغة، وقد يؤدي إلى القتل. بل إن كثيرين من مُصنّعي تلك المواد وأسلحة فض الشغب، يحذرون من مغبة استخدام مزيج من أكثر من مادة واحدة في التصدي للتظاهرات. [5]

كذلك، فإن أغلب أنواع أسلحة مكافحة الشغب تُحدِث إصابات بالغة، إذا أطلقت على الأشخاص من مسافات قريبة، أو نحو الأجزاء العليا من الجسد. ولهذا السبب، ولأن الهدف من أسلحة مكافحة الشغب هو التفريق أو السيطرة، وليس إحداث إصابات أو خسائر، فعادة ما يحدد مُصنِّعو تلك الأسلحة مسافاتٍ محددةً لاستخدامها في حدود ما يمكن أن يكون فعالاً وآمنًا في الوقت نفسه. [6]

وبالنسبة لغاز الـــ **سي إس**، وهو النوع الأكثر شيوعًا في العالم، والذي تم استخدامه بكثافة في أحداث 19 نوفمبر 2011، فإن المادة الفعالة فيه هي مادة كلوروبنزايليدين مالونونيترايل [7] وهي مادة شديدة السمية في التركيزات العالية (أعلى درجة من سمية غاز السي آر صاحب التأثير الأقوى). بالإضافة إلى الأعراض المذكورة أعلاه، يتسبب غاز "سي إس" في ضيق التنفس، والارتفاع الشديد في ضغط الدم، حتى عند التعرض لنسب قليلة جدًا من المادة كما قد يسبب هذا الغاز أيضًا حالات من القيء والاختناق، وإحداث تقرحات جلدية وحروق من الدرجة الثانية. وفي حالة التعرض لكميات كبيرة من الـــ "سي إس" قد تحدث الوفاة نتيجة لتوقف القلب، أو نتيجة للوذمة الرئوية[8] (إغراق الرئة في السوائل، مما يؤدي إلى فشل تنفسي يسبب الوفاة). [9]

---

[3] اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية، وتدمير تلك الأسلحة، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ عام 1997، http://www.opcw.org/ar/chemical-weapons-convention/ – جدير بالذكر هنا أن مصر تعد واحدة من بين خمس دول فقط بالعالم لم توقع على اتفاقية الأسلحة الكيماوية.

[4] تسمح اتفاقية الأسلحة الكيماوية باستخدام قوات الشرطة لغازات السيطرة على الشغب، ولكنها تمنع استخدام أيٍّ من المواد المدرجة في الجدول رقم واحد، الملحق بالاتفاقية، في تصنيع غازات السيطرة على الشغب. للاطلاع على المواد المدرجة بالجدول رقم واحد، انظر: http://www.opcw.org/chemical-weapons-convention/annex-on-chemicals/b-schedules-of-chemicals/schedule-1/.

[5] دراسة البرلمان الأوروبي عن تقنيات السيطرة على الحشود.

[6] كتيب "علم السموم"، عن المواد المستخدمة في الأسلحة الكيماوية، راميش جوبته، 2009.
http://books.google.com.eg/books?id=OVpNT6Vpkx8C&pg=PA158&lpg=PA158&dq=ACPO+on+teargas&source=bl&ots=PrCHD8V91G&sig=Cz2v2zsILxtDXy9_fXc50t7ARws&hl=en&ei=TkTfTsepIZTd8QOWu_zXBA&sa=X&oi=book_result&ct=result&redir_esc=y#v=onepage&q=cyanide%20CS&f=false – وسيتم الإشارة إليها لاحقا بـــ"كتيب علم السموم".

[7] Chlorobenzylidene malonitrile

[8] pulmonary edema

وهناك شكوك مثارة حول غاز الـــ"سي إس" تتعلق بكونه مسببًا للسرطان، ومغيِّرًا للجينات الوراثية. ولا يزال هذا الأمر محل جدل علمي.[10]

مربع 1: كيف يتم حساب الجرعات الفعالة والآمنة من الغاز؟

تحدد دراسات علم السموم "عتبات" أو حدودًا معينة للاستخدام الفعال والآمن لتلك المواد الكيماوية ، يمكن لقوات الأمن الاسترشاد بها . كما تحدد الأبحاث العلمية حدًّا آخر للاستخدام الذي يفوق القدرة على التحمل (يسمى بمعيار "ICt_{50}"incapacitation concentration)، وحدًّا ثالثًا للاستخدام الذي قد يفضي إلى الموت, ويُعرف هذا الأخير باسم "معيار الجرعة نصف الهميتة" **<LD50>** (median lethal dose)، كما يستخدم أيضًا معيار "**LCt_{50}**" (lethal concentration for exposure time) وهو مقياس لجرعة المادة الكيماوية التي تسبب قتل نصف عدد البشر المتعرضين للمادة في مساحة ومدة زمنية محدد تين، و كلا المعياران هما تقدير لمتوسط الجرعة التي قد تؤدي إلى القتل.

من ذلك، على سبيل المثال، بالنسبة لغاز الـ "سي إس" الذي استُخدم بكثافة في أحداث نوفمبر 2011، نجد أن المادة العلمية المتوافرة حوله تقدّر الحد الأدنى من جرعة غاز الـ "سي إس" التي قد تحقق الهدف المرجو من استخدام ها بـــ0,004 مج في المتر المكعب الواحد ، وتقدر جرعة الـ "سي إس" التي تفوق قدرة الإنسان على الاحتمال بنسبة من 3 إلى 10 مليجرامات منها في مساحة المتر المكعب لمدة دقيقة واحدة طبقًا لمعيار ICt_{50} .

أما بالنسبة لجرعة غاز الـ "سي إس" القاتلة (أو التي قد تسبب قتل نصف عدد الأشخاص المتعرضين للمادة) فتقدر بما بين 25,000 و150,000 مليجرامًا في مساحة المتر المكعب لمدة دقيقة واحدة طبقًا لمعيار **LCt_{50}** علمًا بأنه قد ثبت أن جرعات في حدود 2500 مليجرامًا بالمتر المكعب الواحد، قد تتسبب في قتل بعض الأشخاص ، نظرًا لأن معدلات الاستجابة الفسيولوجية لتلك المواد الكيماوية تختلف باختلاف البشر، وهو ما يفسر هذا التفاوت الحاصل في التقديرات.

وباستقراء هذه التقديرات المختلفة نتوصل إلى أن أي استخدام لغاز الـ "سي إس" يعرّض الأشخاص لجرعة أكثر من 10 مليجرامات منه في مساحة لا تزيد عن متر مكعب واحد، هو استخدام ضار ومفرط فيه بصورة تفوق قدرة الإنسان على التحمل، ومن ثم لا يجب على رجال الشرطة اللجوء إليه تحت أي ظرف من الظروف.

المصادر:

– كتيب علم السموم.

– دراسة البرلمان الأوروبي عن تقنيات السيطرة على الحشود

[9] دراسة البرلمان الأوروبي عن تقنيات السيطرة على الحشود.

[10] دراسة البرلمان الأوروبي عن تقنيات السيطرة على الحشود.

هل استخدمت قوات الأمن غازات السيطرة على الشغب بطريقة سليمة؟

الإجابة: لا، وإنما استخدمت قوات الأمن قنابل الغاز بشكل مفرط، كان من شأنه تهديد صحة وحياة المتظاهرين. كما أنها أطلقت بعض القنابل بطريقة خاطئة في أماكن مغلقة، أو على أجساد المتظاهرين مباشرة، مما تسبب في وقوع وفيات وإصابات.

أ –الاستخدام المفرط:

تنص "المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين"[11] على أن اللجوء إلى القوة في فض التظاهرات يجب أن يكون في أقل حد ممكن وفقط عند الضرورة.

وأكدت مقاطع الفيديو وشهود العيان أن قوات الأمن أطلقت قنابل الغاز بشكل مكثف ومفرط، وأن القنابل كانت تُطلق على المتظاهرين واحدة تلو الأخرى، بصورة متلاحقة وصلت في بعض الأحيان إلى إطلاق أكثر من خمس قنابل في أقل من دقيقة واحدة، وفي نفس الاتجاه، وذلك بالتوازي مع إطلاق أعيرة الخرطوش.

وباعتبار أن تعريض البشر لجرعة من غاز الـــ"سي إس" تزيد عن 10 مليجرامات في المتر المكعب الواحد، في فترة زمنية لا تزيد عن دقيقة، هو استخدام مفرط للقوة، ويفوق قدرة الإنسان على التحمل؛ إذن يمكننا القول أن قوات الأمن لجأت في أحداث نوفمبر إلى الاستخدام المفرط للغاز، وعلى النحو الذي قد يعرض حياة المتواجدين بالمنطقة من متظاهرين وغيرهم للخطر. وهو ما يؤكده عمليًّا وجود عدد من الوفيات وسط المتظاهرين جراء تعرضهم للغاز.

ب –الاستخدام الخاطئ:

طبقًا لتحقيقات المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، لم تكن الطرق المستخدمة مفرطة وغير متناسبة في القوة مع حجم التظاهرة فحسب، ولكنها أيضًا كانت تهدف إلى تعظيم درجة الإصابة، وإحداث قدر أكبر من الإصابات في صفوف المتظاهرين. فقد أكدت التحقيقات أن الغاز قد استُخدم بالتوازي مع استخدام أنواع أخرى من الأسلحة غير المفضية للموت، بالإضافة إلى الرصاص الحي. كما رصد باحثو المبادرة المصرية المتواجدون بشارع محمد محمود خلال الأحداث، أن قوات الأمن قامت بإطلاق قنابل الغاز، ثم إطلاق الخرطوش والطلقات المطاطية بكثافة على المتظاهرين، حتى أثناء ركضهم مبتعدين. وهو أيضًا ما أكدته من جانب آخر شهادات شهود العيان. علمًا بأن الغرض من استخدام أسلحة السيطرة على الشغب هو التفريق، بما يستوجب توقف قوات الشرطة عن استخدامها

[11] المبادئ الأساسية لاستخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة الجناة، هافانا، كوبا، 27 أغسطس– 7 سبتمبر 1990.

فور أن يتفرَّق بعض المتظاهرين، أو أن يبتعدوا عن مكان التظاهرة. من ناحية أخرى أكد أطباء بالمستشفى الميداني أن بعض القنابل كانت تُطلق في اتجاه أجساد المتظاهرين مباشرة، مما تسبب في إصابتهم بكدمات.[12]

كما قامت المبادرة المصرية بتوثيق حالة واحدة على الأقل استُخدم الغاز فيها بطريقة عمدية لإحداث اختناق للمتظاهرين؛ وذلك حين قامت قوات الشرطة بمطاردة بعض المتظاهرين إلى داخل دورة مياه تابعة للمسجد الذي كانوا قد اتخذوه مقرًا لأحد المستشفيات الميدانية، ثم قاموا بإطلاق قنبلة غاز داخل دورة المياه، وقاموا بحبس المتظاهرين بالداخل حتى تعرضوا للاختناق، وقُتل واحد منهم على الأقل طبقًا لشهادة أحد الناجين (راجع: مربع 3 أدناه). وتعد هذه سابقة خطيرة من نوعها تستوجب تحقيقا جاداً ومستقلا؛ إذ تنص قواعد استخدام الغاز طبقًا للمواثيق والأعراف الدولية[13]، ولشروط التصنيع الصادرة من المنتجين أنفسهم، على عدم استخدام قنابل الغاز في الأماكن المغلقة، والتحذير من أن استخدامها على هذا النحو قد يؤدي إلى الوفاة. ويضع أغلب منتجي قنابل الغاز هذا ضمن شروط الاستخدام المدونة على عبوات الغاز نفسها.[14]

مربع 2: استخدام الغاز بكثافة وبالتوازي مع أسلحة أخرى، شهادة أحمد سعيد، 25 سنة.

لما كنا بنكتر قوي ونتقدم لقدّام كانوا بيضربوا كذا قنبلة في كذا حتة, مثلاً اتنين قدامنا واتنين ورانا. كان بيضرب تقريبًا أربعة كل دقيقة، كانوا شغالين بالمعدل ده بالذات يوم الاتنين والتلات. في اليومين دول كان أكتر وقت بيفوت من غير ما يضربوا غاز 10 دقايق بالكتير.

أحيانًا يرموا قنبلة ورانا فنضطر نجري في اتجاههم؛ فيصطادونا بالخرطوش والمطاطي. وبرضه أحيانًا يرموا قنبلة في نص الطريق فنجري على الرصيف يمين وشمال فيكون فيه اتنين ظباط واقفين يمين وشمال يصطادونا بالخرطوش والمطاطي.

[12] مقابلة مع الدكتور سيف خرفان، 28 نوفمبر 2011، القاهرة.

[13] فهم العمل الشرطي، منظمة العفو الدولية، 2007.

[14] راجع الصور المرفقة التي توضح تعليمات الاستخدام على العبوات التي عثر عليها في ميدان التحرير، في نوفمبر 2011.

مربع 3: شهادة أحد الناجين من واقعة إطلاق الغاز في مكان مغلق

خالد فتحي، مصمم جرافيك، 28 سنة:

"بعد الهدنة اللي توصل لها الشيخ مظهر شاهين بين الداخلية والمتظاهرين الساعة 8 الصبح تقريبًا أنا كنت في طريقي للخروج من الميدان وبعدين سمعت صوت الصفافير والضرب فرجعت ف ي اتجاه محمد محمود. كان معايا حوالي أربعة. شفت ضابط أمن مركزي ملازم صغير نازل على ركبته على أول محمد محمود وبيضرب خرطوش. أنا طبعًا اتصدمت واتسمرت وهو بص لي وجه يجري ورايا فاحنا جرينا على ورا فلقينا عسكري مش عارف كان ماسك إيه بالضبط في الناحية الثانية قمنا محوِّدين في اتجاه الجامع اللى في المستشفى الميداني وراء مطعم هارديز إحنا الأربعة، وجرينا على الحمام. كان في ولد وبنت مستخبيين جوّه الحمام ندهوا علينا ودخلنا كلنا جوّه وقفلنا الباب ورانا.

احنا دخلنا نستخبَّى في الحمّامات الصغيرة عشان ما يشوفوناش لو دخلوا. بعدين واحد منهم ضرب الباب برجله وضرب قنبلة غاز ، وقال: "ما دام انتوا جبنا ء يا ولاد الـــ(...) بتعملوا ليه كدة من الأول؟ أنا هاموتكم مكانكم.". قفل الباب وراه بعد ما ضرب القنبلة. الحمّام كان مقفول تمامًا، وما فيش غير حتة في السقف فوق الحمّامات الصغيرة مطلَّعة نور. الغاز كان قوي جدا والبنت اللى معانا وقعت على الأرض.

ما فيش غير الفتحة دى فمسكت فيها ونطيت لفوق، وكان في مكان أقف فيه فوق بس ليقيته منور عمارة وما ينفعش أنط جواه أروح فى حتة ولا أعمل أي حاجة، مش شايف غير شبابيك متقفلة حديد. كلنا كنا بنقع من الغاز. اتنين طلعوا معايا فوق، ورغم ان ما فيش مَخرج قعدنا فوق والدخان بيطلع علينا. الدخان ما بيمشيش وواحد فينا ما استحملش قعد يخبط دماغه فى الحيط لغاية ما وقع ما عرفش حصل له إيه. التانى اللى معايا فضل يرجّع دم وانا الوحيد الى كان معايا كمامة فتأثرت أقل. مسكت إيده قام ونزل يجرى على تحت، وهو بيقول "انا والله بموت". نزل جري على برا ضربوه أول ما فتح الباب أنا سمعت صوت الخرطوش والتكتكة بتاعة الآلي وهو بيقع على الأرض. كنت سامع صوت مطحنة ومعرفش حصل له إيه.

ما هي الأضرار والإصابات الناتجة عن إساءة استخدام قوات الأمن المصرية للغاز؟

لقي ثلاثة أشخاص على الأقل مصرعهم جراء استنشاق الغاز، كما تعرض عشرات المتظاهرين لحالات إغماء، وتشنجات عضلية. فقد ثبت وجود ثلاث حالات وفاة بمشرحة زينهم بالقاهرة؛ نتيجة للإسفكسيا أو الاختناق من التعرض للغاز؛ وذلك طبقًا لتصريحات أدلى بها مسئولون بمشرحة زينهم لمنظمة "هيومن رايتس واتش" بعد إجراء تشريح للجثامين، وذلك حتى يوم 22 نوفمبر 2011.[15]

كما تؤكد تحقيقات المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وملاحظات باحثيها أثناء تواجدهم داخل المستشفيات الميدانية يوم الأربعاء 23 نوفمبر وصول حالات إغماء وتشنجات إلى هذه المستشفيات، بالإضافة إلى حالات أشبه بنوبات الصرع– على حد وصف أحد الأطباء الميدانيين.[16]

فقد رصد باحثو المبادرة المصرية وصول 26 شخص مصاب إلى مستشفى شارع التحرير القريب من ميدان الفلكي خلال ربع ساعة فقط، هي المدة ما بين الساعة الحادية عشرة وخمس دقائق والساعة الحادية عشرة وعشرين دقيقة صباحا؛ أغلبهم كان في حالة إغماء بسبب التعرض للغاز. وفي وقت سابق من نفس اليوم، وخلال ساعة واحدة– ما بين الساعة التاسعة والربع والساعة العاشرة وعشرين دقيقة صباحا، كانت 32 إصابة قد وصلت إلى المستشفى الميداني الواقع بجوار مجمع التحرير، أغلبها لأشخاص فاقدي الوعي، احتاج بعضهم إلى 4 أو 5 دقائق من المساعدة الطبية قبل أن يتمكنوا من الإفاقة. أثناء ذلك رصد باحثو المبادرة المصرية حالتين أخريين– على الأقل– مصابتين بتشنجات عضلية، بالإضافة إلى أربع حالات – على الأقل – من الإصابات الناتجة عن تصويب القنابل على أجساد المتظاهرين مباشرة، كالإصابة في الرأس والصدر والركبة.

ما هي صحة الادعاء بأن قوات الأمن استخدمت أسلحة كيماوية، أو غازات سامة، محظور استخدامها، وأن عدد المقتولين جراء استخدام الغاز وصل إلى 1004 في أحداث نوفمبر؟

حتى الآن لا يوجد أي دليل يثبت صحة ادعاء استخدام قوات الأمن لأنواع من الغازات المحرم استخدامها من جانب قوات الشرطة، أو المحرم استخدامها كليًّا؛ مثل غازات الأعصاب والفسفور الأبيض. كما لم تعثر المبادرة المصرية للحقوق الشخصية على أي دليل من شأنه أن يؤكد ارتفاع معدل الوفيات إلى ما يقارب الألف كما تردد.

وكانت بعض المواقع الإليكترونية قد تداولت صورا ضوئية، قالت إنها لتقارير منسوبة إلى لجنة شكَّلتها المفوضية الأوروبية للتحقيق في الغازات المستخدمة في شارع محمد محمود، وادّعت فيها أن هذه اللجنة توصلت إلى أن

[15] مصر: أيدي القادة العسكريين مخضبة بدماء المتظاهرين، هيومان رايتس واتش، 22 نوفمبر 2011 http://www.hrw.org/ar/news/2011/11/22.

[16] مقابلة مع الدكتور سيف خرفان, يوم 28 نوفمبر 2011 في القاهرة.

قوات الأمن لجأت إلى استخدام مواد مجرَّم استخدامها. وقد تأكدت المبادرة المصرية من أن مثل هذا التقرير لم يصدر عن المفوضية الأوروبية، مما يشكك في مصداقية المعلومات المطروحة به. كما حاولت المبادرة المصرية الاتصال ببعض الأطباء والباحثين الذين قيل إنهم شاركوا في إعداد هذا التقرير، إلا أنها اكتشفت أنهم ليسوا موجودين على قوائم الموظفين بالجامعات المشار إليها بالتقرير.

وفي سياق متصل كانت بعض التقارير المتداولة أيضًا على الإنترنت قد أشارت إلى وجود مادة السيانيد (Cyanide) السامة في نتائج تحاليل أُجريت لعينات دم مأخوذة من مصابين في أحداث نوفمبر 2011. وهذا في حد ذاته لا يعتبر دليلاً على استخدام مواد محرمة دوليًا، فالسيانيد مادة موجودة في تركيبة غاز الـــ"سي إس"، ومن الثابت أن التفاعل الكيميائي الذي يحدث نتيجة لتعرض الجسم الإنساني لهذا الغاز قد يتسبب في ترسب نسبة محدودة من مادة السيانيد السامة في الأنسجة. وبالطبع فإن مادة السيانيد هي مادة سامة، ولكنها ليست بالضرورة قاتلة، خاصة عندما تدخل الجسم بكميات ضئيلة عن طريق الاستنشاق [17]. كما أن السيانيد مادة موجودة في الطبيعة، وينتجها الكثير من النباتات. ولكنها في حالة تعرض الإنسان لكمية كبيرة منها، قد تُحدِث تسممًا في الدم؛ وهو ما قد يؤدي إلى حدوث وفاة سريعة. كما أن التعرض لكميات صغيرة منها بصورة متواصلة أو متراكمة، قد يُحدِث أضرارًا بعيدة المدى بالجهازين العضلي والعصبي للإنسان.

وفي إطار سعيها للتحقق أيضًا من روايات كانت قد انتشرت عن استخدام قوات الأمن لعبوات تحتوي على غاز الـــ"سي آر"، لم تجد المبادرة المصرية أدلة على استخدام هذا الغاز. وعلى عكس ما هو شائع، لا يعتبر غاز الـــ"سي آر" سلاحًا محرمًا دوليًّا، إلا أنه نظرًا لقوة تأثيره التي تقدر بما بين 6 إلى 10 أضعاف قوة تأثير غاز الـــ"سي إس"، فإنه يُستعمل عادة من قبل القوات الخاصة، وليس في فرق مكافحة الشغب، فمهام الأخيرة عادة ما تقتصر على تفريق التجمهر، وتشترط إحداث أقل قدر ممكن من الإصابة والألم الجسدي. ولهذا يُستبعد استخدام غاز الـــ"سي آر" في الكثير من الدول، بالإضافة إلى وجود شكوك حول كون الـــ"سي آر" مادة مسببة للسرطان.[18]

ومن الجدير بالذكر هنا أن أسلحة فض الشغب بصفة عامة، يتم تصنيفها على أنها من الأسلحة الكيماوية، ولكنها نوع من الأسلحة الكيماوية المسموح باستخدامها في الاضطرابات الداخلية، وفي سياق العمل الشرطي، مع الالتزام بالضوابط والمعايير المشار إليها سابقًا، على الرغم من أن استخدامها ممنوع في الحروب، [19] وكما ذكرنا مسبقًا فإنه من الثابت أن جميع أنواع الغازات المستخدمة في فض الشغب – دون استثناء– قد تؤدي إلى الوفاة إذا استُخدمت بكثافة أو بصورة خاطئة.

---

[17] "كتيب علم السموم"؛ استخدام الأسلحة الكيماوية: إجراء التحقيقات باستخدام المسح الوبائي، بحث منشور في دورية الجمعية الطبية الأمريكية، بتاريخ 1989 -http://jama.ama assn.org/content/262/5/640.abstract.

[18] دراسة البرلمان الأوروبي عن تقنيات السيطرة على الحشود.

[19] اتفاقية الأسلحة الكيماوية لسنة 1997. http://www.opcw.org/chemical-weapons-convention